اللاجئون في لبنان
بين الضغوط المحلية والسياسات الدولية

صادق عبد الله شيخ عيد*

ملخص: تتناول هذه الدراسة أوضاع اللاجئين في لبنان من حيث أعدادهم وأماكن انتشارهم وتركيبتهم السكانية وظروفهم المعيشية، وتبين بالشرح والتحليل أبرز ما يتعرضون له من ضغوط محلية: سياسية واقتصادية واجتماعية، وسياسات دولية تزيد من معاناتهم وتطيل من أمدها. وقد خلصت الدراسة إلى أن اللاجئين في لبنان يعانون ظروفًا معيشية صعبة، تحت ذرائع مختلفة: كالظروف السياسية والاقتصادية والأمنية التي تمر بها لبنان، وحجة عدم توطين اللاجئين الفلسطينيين، واستمرار الصراع في سورية. في الوقت ذاته، وعلى الصعيد الدولي، سعت مشروعات دولية إلى إنهاء حق العودة وخدمات الأونروا للاجئين الفلسطينيين، كما أدّت قوى دولية أدوارًا في الأزمة السورية حالت دون نجاح الحلول السلمية للأزمة لتسهيل عودة اللاجئين.

الكلمات المفتاحية: اللاجئون، الضغوط المحلية، الأزمة السورية، الأونروا.

*باحث، فلسطين

Refugees in Lebanon:
Domestic Pressures and International Politics

SADEQ A.I. ALSHAIKH EID*

ORCID NO :0000-0002-3395-4578

ABSTRACT: *This study deals with the situation of refugees in Lebanon in terms of their numbers, places of spread, demographics and living conditions. It shows with explanation and analysis the most prominent local pressures they are exposed to: political, economic, social, and international policies that increase and prolong their suffering. The study concluded that the refugees in Lebanon suffer from difficult living conditions, under various pretexts: such as the political, economic and security conditions that Lebanon is going through, the pretext of non-settlement of Palestinian refugees, and the continuation of the conflict in Syria. At the same time, at the international level, international projects sought to end the right of return and UNRWA services for Palestinian refugees, and international forces played roles in the Syrian crisis that prevented the success of peaceful solutions to the crisis to facilitate the return of refugees.*

Keywords: Refugees, Local Pressures, Syrian Crisis, UNRWA.

*Researcher, Palestine

رؤيـــة تركيـــة
2022-(3/11)
57 - 76

DOI:10.36360/1560-011-003-004

مدخل

يتبوّأ لبنان المرتبة الأولى عالميًّا من حيث كثافة اللاجئين بالمقارنة بعدد السكان، حيث يشكل اللاجئون حوالي ربع عدد السكان داخل لبنان، البالغ عددهم 6,769,151 نسمة،[1] في الوقت الذي تعصف بالبلاد ظروف سياسية واجتماعية معقدة، وتعاني انعدام الاستقرار وغياب الأمن بعد أن زادت حدّة الصراع السياسي الداخلي والتوترات على مستوى المنطقة إلى درجة تهدد بانفجار كبير. فشكل التركيبة الديموغرافية في لبنان، وكذلك طبيعة النظام السياسي القائم على المحاصصة الطائفية والمذهبية، تجعل من أي خلاف فيه يتحوّل بسرعة إلى مستوى عالٍ من الاستقطاب، في مشهدٍ تتصارع فيه مصالح دول إقليمية وغربية.[2]

أما على الصعيد الاقتصادي، فيواجه لبنان أزمة حادة تعصف باقتصادها المنهك أصلًا، الذي يعاني مشكلات بنيوية كبيرة، ولم يتعاف بعد من آثار جائحة كورونا، وانفجار ميناء بيروت عام 2020. ومن المؤشرات الكلية على أزمة لبنان الاقتصادية: هبوط العملة المحلية بصورة حادة، وارتفاع التضخم إلى ثلاث خانات، وزيادة معدلات البطالة والفقر والهجرة خارج البلاد، وأخيرًا، انعكاسات الحرب الدائرة في أوكرانيا التي أدّت إلى تنامي الضغوط على الحساب الجاري والتضخم، ومزيد من النقص في إمدادات الغذاء والوقود. [3]

ويعاني اللاجئ في لبنان معاناة مركبة نتيجة هذه الظروف المحلية السياسية والاقتصادية والأمنية، بالإضافة إلى حرمانه من حقوقه الاجتماعية والاقتصادية والمعيشية تحت ذرائع مختلفة متعلقة بالأماكن التي هُجِّروا منها، وبالتدخلات والمشروعات الإقليمية والدولية.

أوّلًا: واقع اللاجئين في لبنان

يستضيف لبنان عددًا كبيرًا من اللاجئين من جنسيات مختلفة، معظمهم فلسطينيون وسوريون، إلى جانب جنسيات أخرى، وهم موزعون في معظم أنحاء البلاد، ضمن المناطق الست.

1. أعداد اللاجئين وتوزيعهم الجغرافي

خريطة لبنان السياسية موضّحًا عليها أماكن تجمعات اللاجئين ومخيماتهم[4]

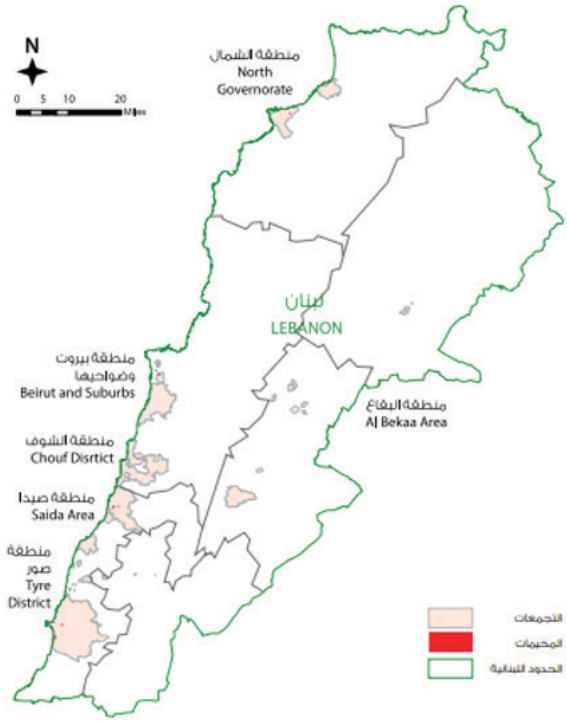

أ. اللاجئون الفلسطينيون

يوجد في لبنان 475075 لاجئًا مسجلًا لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى حتى منتصف شهر تموز/ يوليو 2022.[5] إلا أنّ العدد الفعلي الذي بقي في لبنان يتراوح بين 260 ألفًا إلى 280 ألف لاجئ، وذلك وفق دراسة أعدتها الجامعة الأمريكية في بيروت (AUB) بتكليف من وكالة الأونروا بعنوان: «دراسة حول الحالة الاقتصادية والاجتماعية للّاجئين الفلسطينيين في لبنان، 2015».[6]

وتشير إحصاءات الأونروا إلى أن حوالي 45٪ منهم يعيشون في المخيمات الاثني عشر المنتشرة في البلاد،[7] وهي: الرشيدية، برج الشمالي، البص، عين الحلوة، المية مية، برج البراجنة، شاتيلا، مار إلياس، ضبية، ويفل (الجليل)، البداوي، نهر البارد. فيما يقيم بقية اللاجئين في المدن والقرى اللبنانية، إضافة إلى تجمعات سكنية جديدة نشأت بسبب تطورات الأوضاع في لبنان. ومن أهم هذه التجمعات التي لا تعترف بها الأونروا:[8]

1- المعشوق. 2- جلّ البحر. 3-شبريحا. 4- القاسمية. 5-البرغلية. 6- الواسطة.

7-العيتانية. 8- أبو الأسْوَد. 9-عدلون. 01-الغازية. 11- وادي الزينة. 21- الناعمة.

31-سعد نايل. 41-ثعلبايا.

تشير دراسة الجامعة الأمريكية إلى أن 63٪ من اللاجئين الفلسطينيين يعيشون داخل المخيمات، في حين يقطن 37٪ خارجها. وتشير الدراسة إلى أن متوسّط عدد أفراد الأسرة الفلسطينية في لبنان يبلغ 4.5 أفراد، وأن نصف السكان دون سن الـ25 عامًا، وأن 52٪ من اللاجئين هم من النساء.[9]

المخيمات الاثنا عشر التي تشرف عليها الأونروا

المصدر: الجزيرة نت، 03/ 10/ 2004.

ينقسم الفلسطينيون في لبنان إلى ثلاث فئات، هي:

أ. اللاجئون الفلسطينيون المسجلون: عددهم 475075 لاجئًا مسجلًا لدى وكالة الأونروا، وهم يستفيدون من خدماتها.

ب. اللاجئون الفلسطينيون غير المسجلين (Non-Registered): لا يوجد في الوقت الحاضر رقم متفق عليه عالميًّا لعدد اللاجئين الفلسطينيين الذين يفتقدون لاعتراف الأونروا، ولكن الإحصاءات التي جمعها المجلس الدانماركي للاجئين Danish Refugee Council (DRC) في تقريره الذي نشره في سنة 2005 أشار إلى أن عددهم كان آنذاك 35 ألفًا. ولا تتمتع هذه الفئة بخدمات الأونروا بشكل أساسي، لكن بدأت الأونروا لاحقًا بتقديم بعض الخدمات لغير المسجلين، كما أنهم باتوا يحملون أوراقًا ثبوتية من السلطات اللبنانية، وجواز سفر يُجدّد كلّ سنة.[10]

ج. اللاجئون الفاقدون للأوراق الثبوتية NON-ID: ويبلغ عددهم ثلاثة آلاف شخص، بحسب دراسة أجراها المجلس الدانمركي للاجئين في 2005، وهم ليسوا

مسجلين لدى أي وكالة في لبنان أو مؤسسة دولية، وليسوا حائزين أيّ مستندات صالحة تعرّف بوجودهم القانوني، ومن ثَمّ فإنهم لا يستفيدون من مساعدة الأونروا.[11]

ب. اللاجئون الفلسطينيون في سورية النازحون إلى لبنان

وجد اللاجئون الفلسطينيون الفارون من ويلات الأزمة السورية في لبنان ملاذًا آمنًا يأوون إليه، بوصفه البلد الأقرب الذي سمح بدخولهم دون وجود التعقيدات في بداية الأزمة قبل أن يفرضها عليهم لاحقًا للحد من عملية الدخول تلك، التي أسهمت في ما بعد في خفض أعداد اللاجئين إلى النصف، بعد أن أعلنت الإحصائيات الرسمية للأونروا في بداية حزيران/ يونيو 2013 أن عدد اللاجئين من سوريا إلى لبنان قد تجاوز ثمانين ألفًا، إلا أن أرقام وكالة الأونروا في نهاية سنة 2014 تتحدث عن نحو 44 ألف لاجئ، موزعين على المخيمات والمدن والقرى اللبنانية.[12]

ت. اللاجئون السوريون

في نهاية عام 2020، جرى تسجيل حوالي 865,531 لاجئًا سوريًّا لدى المفوضية في لبنان.[13] بينما يُقدَّر عدد اللاجئين السوريين المقيمين فعليًّا على الأراضي اللبنانية بمليون و500 ألف لاجئ، بينهم نحو 600 ألف سوري يعيش في الخيام في حوالي 2800 تجمع عشوائي.[14]

ث. اللاجئون من الجنسيات الأخرى

بلغ عدد اللاجئين وطالبي اللجوء المسجلين من جنسيات أخرى 15,896 فردًا، وهم من الجنسيات (العراقية والسودانية والإثيوبية والمصرية والصومالية وغيرها).[15]

ووفق التعداد العام للسكان والمساكن في المخيمات والتجمعات الفلسطينية في لبنان 2017، وتقرير النتائج الرئيسة (السكان، المساكن والوحدات السكنية) الذي أعدته لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني، وإدارة الإحصاء المركزي اللبناني، والجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني- فإن توزيع اللاجئين في لبنان كالآتي:

1 – تعداد اللاجئين بحسب الجنسيات[16]

الجنسية/ وضع اللجوء	مخيمات	تجمعات محاذية	تجمعات أخرى	المجموع
لاجئون فلسطينيون في لبنان	74687	36154	54708	165549
لاجئون فلسطينيون نزحوا من سوريا	8487	4153	5066	17706
سوريون	26378	677	1262	28317
مختلف	596	123	580	1299
المجموع	110148	41107	61616	212871

2 - تعداد اللاجئين بحسب المناطق الجغرافية والجنسيات[17]

المنطقة	لاجئون فلسطينيون	لاجئون فلسطينيون نازحون من سوريا	سوريون	مختلف	المجموع
الشمال	41495	3859	6730	144	52228
بيروت	22149	1619	18090	492	42350
الشوف	11752	1978	445	181	14356
صيدا	59201	5550	1427	320	66498
صور	24410	2706	1307	114	28537
البقاع	6542	1994	318	48	8902
المجموع	165549	17706	28317	1299	212871

3 - تعداد اللاجئين بحسب المخيمات والجنسيات[18]

	لاجئون فلسطينيون	لاجئون فلسطينيون نازحون من سوريا	سوريون	مختلف	المجموع
برج البراجنة	8219	687	8790	126	17822
المية مية	1935	256	94	9	2291
برج الشمالي	8142	1444	522	34	10142
شاتيلا	4156	537	8064	98	12855
ضبية	758	8	276	40	1082
عين الحلوة	18763	1523	709	29	21024
مار إلياس	748	55	690	113	1606

الرشيدية	8641	560	329	40	9570
نهر البارد	8091	1015	208	9	9323
ويفل	1421	626	74	11	2132
البداوي	9740	1367	6193	65	17365
البص	4073	412	429	22	4936
المجموع	74687	8487	26378	596	110148

4 – تعداد اللاجئين بحسب التجمعات المحاذية والجنسيات[19]

التجمع المحاذي	لاجئون فلسطينيون	لاجئون فلسطينيون نازحون من سوريا	سوريون	مختلف	المجموع
محيط برج البراجنة	2031	47	46	21	2145
محيط المية مية	1352	74	11	4	1441
محيط برج الشمالي	592	169	11	5	777
محيط شاتيلا	1032	92	41	16	1181
محيط عين الحلوة	9165	1826	247	24	11262
محيط نهر البارد	15997	831	187	27	17042
محيط ويفل	714	530	41	4	1289
محيط البداوي	5271	584	93	22	5970
المجموع	36154	4153	677	123	41107

5 - تعداد اللاجئين بحسب التجمعات الأخرى والجنسيات[20]

التجمع	لاجئون فلسطينيون	لاجئون فلسطينيون نازحون من سوريا	سوريون	مختلف	المجموع
الشمال	2396	62	49	21	2528
الشوف	11752	1978	445	181	14356
محيط مدينة صيدا	12633	745	165	151	13694
منطقة صيدا	7831	456	105	45	8437
جنوب منطقة صيدا	7522	673	96	58	8349
صور	2962	121	16	13	3112
بعلبك	263	12	13	1	289
البقاع الغربي	4144	826	190	32	5192
بيروت	5205	193	183	78	5659
المجموع	54708	5066	1267	580	61616

بالنظر إلى مخرجات هذا التعداد، فإن عدد اللاجئين في جميع المناطق، ومن جميع الجنسيات الذي شملها هذا التعداد هو 212871 لاجئًا، وهم موزعون على 6 مناطق تضم: 12 مخيمًا، و9 تجمعات، و8 تجمعات محاذية. وهو أقل بكثير من الأعداد المعلن عنها لدى المؤسسات الدولية والمحلية، منها: إحصاءات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وأرقام دراسة الجامعة الأمريكية عام 2015، ومن غير الممكن ترجيح أيّ منها؛ لغياب القدرة على إثبات ذلك. غير أن هناك عددًا من الأسباب الموضوعية التي يمكن ذكرها في سياق الحديث عن هذا التباين الكبير في الأرقام، منها: حالة عدم الاستقرار لدى اللاجئين، وكثرة الخروج والدخول من وإلى لبنان، واختلاف معايير العدّ والإحصاء لدى المؤسسات المختلفة... إلى جانب

العوامل السياسية والدوافع والأهداف المتباينة لدى الأطراف المحلية والأجنبية المشرفة على هذه المشروعات.

ثانيًا: الظروف الاجتماعية والمعيشية للاجئين في لبنان

1. أوضاع الفلسطينيين في لبنان

يعيش حوالي 45٪ من اللاجئين المسجلين لدى الأونروا في المخيمات الاثني عشر المنتشرة في البلاد. وتعاني تلك المخيمات ظروفًا مزرية، وتتسم بأنها مكتظة ورديئة، وينتشر فيه الفقر والبطالة. فالفلسطينيون في لبنان لا يتمتعون بالعديد من الحقوق الأساسية؛ ومن ذلك، عدم السماح لهم بالعمل في 39 مهنة، ولا يستطيعون التملك العقاري. ولأنهم ليسو مواطنين رسميين لدى دولة أخرى، فإن اللاجئ الفلسطيني لا يحصل على الحقوق نفسها التي يحصل عليها الأجانب المقيمون في لبنان. وممّا يخفف من وطأة هذه المعاناة، حصول حوالي 29,000 شخص من اللاجئين الفلسطينيين على مساعدة الأونروا في البلاد، التي تشمل المعونة النقدية والتعليم والرعاية الصحية والحماية.[21]

ويمكن تلخيص معاناة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان من الناحية الإنسانية والقانونية والحقوقية فيما يأتي:[22]

١ – الحرمان من الحقوق المدنية وأهمها حق العمل، فهم محرومون من أكثر من 60 مهنة، مثل الطبابة والهندسة والتعليم... وغيرها.

٢ – عدم الحصول على الحقوق القانونية.

٣ – الحصول على وثيقة السفر اللبنانية فقط، التي تجعل من سفرهم وتنقلهم خارج لبنان غايةُ صعبة المنال.

كما أن معاناة سكان المخيمات، تتمثل في:[23]

١ – بنى تحتية غير مناسبة.

٢ – اكتظاظ سكاني.

٣ – نسبة فقر مرتفعة.

٤ – نسبة بطالة متزايدة.

٥ – نسبة مرتفعة من التسرب المدرسي.

ويُذكَر أن اللاجئين في لبنان يسجّلون أعلى نسبة للاجئين من فئة الحالات الصعبة بين اللاجئين في الدول المضيفة؛ لأن الدولة اللبنانية حتى الآن لم تمنح اللاجئين الفلسطينيين الحقوق المدنية والاجتماعية أسوةً بباقي الدول المضيفة للاجئين، مثل الأردن وسوريا.[24]

2. واقع اللاجئين الفلسطينيين النازحين من سوريا إلى لبنان

اعتمد معظم اللاجئين على جهودهم الذاتية في تأمين المأوى، على الرغم من قلة إمكاناتهم وضعفها، وجزء كبير منهم يقيمون في ظروف مأساوية، حيث اضطروا للإقامة في محطّات المركبات (كراجات) أو بعض مراكز الإيواء الجماعية، التي تفتقر إلى الحد الأدنى من مستلزمات السكن والحياة الكريمة. والجزء الأكبر منهم يضطر لدفع إيجارات سكن، بالرغم من أنهم لا يستطيعون العمل أو الإنتاج أو الانتقال بسهولة من منطقة لأخرى، وقد اضطر معظمهم لبيع مدخراتهم لكي يتمكنوا من إيواء أنفسهم بالحد الأدنى من الكرامة الإنسانية. وتفيد بيانات الأونروا في لبنان أن اللاجئين الفلسطينيين من مخيم اليرموك شكلوا النسبة الأكبر منهم، إذ بلغت نسبتهم إلى المجموع العام 59٪, تلاه مخيم السبينة 8٪ ثم مخيم خان الشيح 7٪ ثم مخيم السيدة زينب 5٪, وجرمانا 2٪ وخان دنون 1٪ فيما 18٪ منهم من باقي مناطق سورية.[25]

وتشير الأونروا إلى أن اللاجئين الفلسطينيين النازحين من سوريا إلى لبنان يتعرضون لمخاطر كبيرة؛ لكون صفتهم القانونية غير منتظمة في كثير من الأحيان، وخدمات الحماية الاجتماعية وفرص كسب العيش المتاحة لهم محدودة للغاية، كما أنهم يعتمدون على المجتمعات المضيفة وعلى الأونروا لتأمين الخدمات الأساسية والمساعدات الطارئة والمأوى. وقد تطورت الخدمات المقدّمة لهم مع مرور الوقت لتشمل الخدمات الصحية المختلفة أسوة باللاجئين الفلسطينيين في لبنان، كما خُصِّصت برامج تعليمية خاصة بهم أول الأمر، لكن بسبب طول الأزمة اضطرت الأونروا إلى دمج الطلاب الفلسطينيين السوريين في نفس مدارس الطلاب الفلسطينيين في لبنان.[26]

هذه العوامل يضاف إليها عدم «قوننة» وضعهم داخل لبنان أسوة باللاجئين السوريين، فضلًا عن عدم تجديد تصاريح دخولهم إلى المخيمات من قبل مخابرات الجيش اللبناني بسهولة ويسر- خلّفت شعورًا لدى اللاجئين الفلسطينيين النازحين من سوريا إلى لبنان أن الأخيرة لن تشكل بيئة حاضنة مؤقتة لهم، بل شكلت بيئة طاردة لهم، وهذا دفع بالعديد منهم للعودة إلى سورية، وتحمل المخاطر على حياتهم، أو محاولة الهجرة واللجوء من لبنان نحو تركيا ومصر وليبيا وأوروبا.[27]

3. الواقع المعيشي والاجتماعي للاجئين السوريين في لبنان

أ. الحقوق المدنية والسياسية

رغم العدد الكبير من اللاجئين على الأراضي اللبنانية، ما تزال الاستجابة اللازمة للتعامل مع اللاجئين من قبل الحكومة اللبنانية دون المستوى المطلوب، حيث تمتنع عن التعامل معهم بما ينسجم مع التزاماتها الدولية والمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي التزمت بها المتعلقة باحترام وحماية حقوق الإنسان، وحماية الأطفال وفق اتفاقية حقوق الطفل، حيث يتعرض الكثير من اللاجئين السوريين لشتى أنواع الانتهاكات في المجالات السياسية والمدنية والاجتماعية والثقافية كافة، ويتعرض اللاجئون كذلك إلى قيود على حرية التعبير، كما ترصد الأجهزة الأمنية تحركاتهم وتجعلهم تحت تهديد دائم بالاستدعاء والاعتقال والترحيل. ومن أهم حقوق اللاجئين المدنية والسياسية التي يجب على الدولة اللبنانية رعايته، ما يأتي:[28]

- الحق في الحياة، والحرية، والسلامة الشخصية.

- الحق في الشخصية القانونية.
- الحق في حرية التنقل والإقامة والسفر.
- الامتناع عن الترحيل القسري، والاقتصار على العودة الآمنة والطوعية.
- منع إجلاء وطرد السكان من منازلهم والاعتداء على المخيمات.
- حرية الرأي والتعبير والاعتقاد.
- الحق في الحماية

ب. الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

ومن أهم حقوق اللاجئين الاقتصادية والاجتماعية، ما يأتي:[29]

- حق العمل.
- دور المساعدات الإنسانية: التحول نحو التنمية والاندماج الاقتصادي للاجئين.
- التعليم.
- الصحة: حق اللاجئين السوريين في بيئة صحية.
- مكافحة الفقر والحرمان وتحسين الظروف المعيشية.

ثالثًا: الضغوط المحلية والسياسات الدولية تجاه اللاجئين

يعاني اللاجئون في لبنان التركيبة السكانية المعقدة، وحالة الطائفية التي لا مفر من التعايش معها،[30] بل وفرضت هذه التركيبة نفسها على التوجهات السياسية اللبنانية وطبيعة تحالفات كل طرف منها داخليًّا وخارجيًّا، وهذا أقحم اللاجئين وقضيتهم الإنسانية في التجاذبات السياسية والاستقطابات والحملات الإنتخابية. من جانب آخر، أسهم صغر المساحة الجغرافية للبلاد والبالغة 10,230كم^2 فقط، ومحدودية الموارد الإقتصادية، وتردي الحالة الأمنية، في إعاقة القدرة على استيعاب أعداد أكبر من اللاجئين وتوفير متطلبات الحياة الكريمة لهم.

وعلى صعيد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، والممتد وجودهم فيها لعشرات السنين، تستمر المطالبات بتحسين أوضاعهم في البلاد أسوة بالدول الأخرى المستضيفة للاجئين

الفلسطينيين، غير أن السلطات اللبنانية تحيل المسؤولية على المجتمع الدولي ووكالة الأونروا، تحت ذريعة التوطين والمخاوف من فرضه بموجب ضغوط حل الأزمات التي يعيشها لبنان، وتسهيل فرص التسوية السياسية في الشرق الأوسط.[31]

وعلى صعيد القوى الدولية؛ فالموقف الأمريكي من قضية اللاجئين الفلسطينيين مر بمراحل عدة، تماهى فيها، بدرجة كبيرة، مع الموقف الإسرائيلي، بما في ذلك موقفه من القرار 194، المتعلق بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة والتعويض، الذي حظي وقت صدوره بموافقة الولايات المتحدة نفسها. حيث إن الرؤية الأمريكية لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين تقوم على فكرة توطينهم في البلدان التي لجأوا إليها أو في بلدان أخرى تقبل بذلك مع إمكانية تقديم التعويضات لهم. وكذلك بالنسبة لبريطانيا وألمانيا وهولندا ومعظم الدول الغربية التي تصب كل اقتراحاتها لحل مشكلة اللاجئين في المصالح الإسرائيلية؛ فالحلول التي تطرح هي حلول إسرائيلية تتبناها الولايات المتحدة الأمريكية وتتساوق معها الدول الأوروبية، وتختبئ كلها وراء شعار «وفق ما يتفق عليه الطرفان الإسرائيلي والفلسطيني»، وهذا من الناحية العملية معناه إسقاط مرجعية القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة الصادرة حول القضية الفلسطينية وهي بالعشرات، والقبول بالحل الذي يفرضه الإسرائيليون عنوة على الفلسطينيين بموجب الفارق الهائل في ميزان القوة العسكرية.[32]

وفي مطلع العام 2020 أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن مشروع تسوية جديد للقضية الفلسطينية سمي بـ «صفقة القرن»، ونص بشكل واضح على توطين اللاجئين وإسقاط حق العودة وعدم المطالبة بأي تعويضات مستقبلية.[33] كما أقدم المانحون الأمريكيون والأوروبيون على سياسة متدرجة تهدف إلى تخفيض خدمات الأنوروا للاجئين الفلسطينيين في لبنان وخارجها عبر تقليص إسهاماتهم المالية والامتناع عن تقديم الدعم الكافي لها، للضغط على الفلسطينيين لقبول التنازل عن معظم حقوقهم.

وفي قضية اللاجئين السوريين، فإن عودتهم متوقفة على حل سلمي للأزمة في بلادهم، وهو ما أخفقت في تحقيقه القوى الدولية والإقليمية، إذ أخفق مسار جنيف في تحقيق السلام المنشود، الذي انطلق منذ استضاف مكتب الأمم المتحدة بمدينة جنيف في سويسرا يوم 30 يونيو/ حزيران 2012 اجتماعًا لـ «مجموعة العمل من أجل سوريا» بناء على دعوة كوفي أنان مبعوث الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية إلى سوريا في ذلك الوقت، واستمر هذا المسار عشر سنوات تقريبًا دون تحقيق أهدافه رغم صدور قرارات دولية داعمه للمسار السلمي، مثل قرار مجلس الأمن رقم 2254، وذلك لعدم رغبة قوى

إقليمية ودولية تسعى لفرض الأمر الواقع وتعزيز مكتسباتها الميدانية.[34] المسار الآخر/ البديل تمثّل في محادثات أستانة للسلام في سوريا، وهي محادثات جرت بين ممثلي الدولة السورية وعدد من قادة فصائل المعارضة السورية برعاية روسيا وتركيا وذلك في العاصمة الكازاخستانية «أستانة» في 23 و24 يناير/ كانون ثاني 2017، لتنضم إيران لاحقًا كدولة راعية كذلك،[35] ولايزال هذا المسار مستمرًّا حتى الآن، حيث عُقِدت القمة السابعة بين زعماء الدول الراعية الثلاث روسيا وتركيا وإيران قبل أيام قليلة، وتحديدًا في 19 يوليو/ تموز 2022، دون الوصول إلى السلام المنشود الذي يفضي إلى عودة اللاجئين السوريين إلى بلادهم.[36]

خاتمة

يستضيف لبنان أحد أكبر تجمعات اللاجئين حول العالم، حيث بلغ تعداد اللاجئين من جميع الجنسيات من مليون إلى مليونَين وفق المصادر المختلفة؛ منهم 075475, ألف لاجئ فلسطيني مسجل لدى الأونروا. في المقابل تُقدَّر الأعداد الموجودة فعلًا بـ240–280 ألفًا فقط، بينما هناك 865,531 لاجئًا سوريًّا مسجلًا لدى مفوضية اللاجئين في لبنان، بينما تُقدَّر الأعداد الفعلية لعدد اللاجئين السوريين بمليون ونصف، بالإضافة إلى حوالي 44 ألف لاجئ فلسطيني نزحوا من سورية إلى لبنان، و16 ألف لاجئ من جنسيات أخرى (عراقية وسودانية وإثيوبية ومصرية وصومالية وغيرها). هذه الأرقام كبيرة جدًّا بالنسبة لدولة تعداد سكانها بلغ 6,769,151 نسمة في عام 2021.

يعيش اللاجئون في لبنان من الجنسيات المختلفة معاناة إنسانية وقانونية وحقوقية بالغة التعقيد والصعوبة، إذ يتمثل أبرز ما يعانيه اللاجئون في لبنان في: الحرمان من الحقوق المدنية وأهمها حق العمل، وعدم الحصول على الحقوق القانونية، وحرية التنقل والإقامة والسفر والتملك العقاري، كما يعاني سكان المخيمات بنى تحتية غير مناسبة، واكتظاظًا سكانيًّا، ونسبة فقر وبطالة مرتفعة، ورداءة الخدمات الصحية والتعليمية والخدمية.

ويعاني لبنان كذلك الحالة الطائفية والتركيبة السكانية المعقدة، وعدم الاستقرار السياسي والتدخلات الدولية، وتردي الظروف الأمنية، ومحدودية الموارد الاقتصادية، كل هذه العوامل جعلت منه بيئة غير مناسبة لتوفير متطلبات الحياة الكريمة للاجئين الفارين من الحروب بمختلف جنسياتهم.

في الوقت ذاته، تزيد قوى إقليمية ودولية من معاناة اللاجئين في لبنان بطرق مختلفة، منها: السعي لفرض مشروعات تسوية مجحفة كما في القضية الفلسطينية، تسعى من خلالها إلى حرمان اللاجئين الفلسطينيين من حق العودة والتعويض والسعي لإيقاف الخدمات المقدمة لهم من الأونروا، كذلك الاستمرار في إذكاء الصراع في سوريا عبر تدخلها المباشر أو عبر الوكلاء لفرض أجندتها وتحقيق مصالحها هناك، ومن ثَمّ تعطل مسارات التسوية وإخفاقها في تحقيق الاستقرار المنشود لتسهيل عودة اللاجئين السوريين إلى بلادهم.

الهوامش والمراجع:

1. البنك الدولي، تعداد السكان الإجمالي: لبنان، شوهد بتاريخ 2022/07/15. على الرابط: https://tinyurl.com/hpbt3wbx
2. عماد الحوت، قراءة في المحددات السياسية والطائفية للمشهد اللبناني، عربي 21، 2021/11/26، شوهد بتاريخ 2022/07/20. على الرابط: https://tinyurl.com/jrryzcef
3. صندوق النقد الدولي، الصندوق يتوصل إلى اتفاق على مستوى الخبراء بشأن السياسات الاقتصادية مع لبنان للاستفادة من «تسهيل الصندوق الممدد» لمدة أربع سنوات، بيان صحفي رقم 22/108، 2022/04/11، شوهد بتاريخ 2022/07/20. على الرابط: https://tinyurl.com/yp4m2vc6
4. المصدر: لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني، وإدارة الإحصاء المركزي اللبناني، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن في المخيمات والتجمعات الفلسطينية في لبنان 2017، تقرير النتائج الرئيسة: (السكان، المساكن والوحدات السكنية)، بيروت، 2018. ص6.
5. وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، أين نعمل: لبنان، شوهد بتاريخ 2022/07/20. على الرابط: https://tinyurl.com/mr4a84n6
6. merican University of Beirut (AUB) and UNRWA, survey on the socioeconomic status of Palestine refugees, American University of Beirut, 2015, https://tinyurl.com/3b2fxdpv.
7. وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، أين نعمل: لبنان، شوهد بتاريخ 2022/07/20. على الرابط: https://tinyurl.com/mr4a84n6
8. المرجع نفسه.
9. Citation: Chaaban, J., Salti, N., Ghattas, H., Irani, A., Ismail, T., Batlouni, L. (2016), "Survey on the Socioeconomic Status of Palestine Refugees in Lebanon 2015", Report published by the American University of Beirut (AUB) and the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA)..
10. ربيع الدنان وفاطمة عيتاني، أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 19/ 12/ 2016 . ص3.

11. المرجع نفسه.

12. إبراهيم العلي وآخرون، تقرير حالة حول أوضاع فلسطينيي سورية، موقع مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية، شوهد بتاريخ 2022/07/20. على الرابط: http://actionpal.org/phocadownloadpap/PrivetRepo/sitreport.pdf

13. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لبنان، شوهد بتاريخ 18/ 7/ 2022. على الرابط: https://www.unhcr.org/ar/4be7cc278c2.html

14. الجزيرة نت، بين العودة غير الآمنة لسورية وقلق البقاء بلبنان.. شباب سوريون يروون قصص لجوئهم وقسوة أوضاعهم، 18/ 04/ 2021، شوهد بتاريخ 18/ 07/ 2022. على الرابط: https://tinyurl.com/2p86ud2w

15. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لبنان، شوهد بتاريخ 18/ 7/ 2022. على الرابط: https://www.unhcr.org/ar/4be7cc278c2.html

16. لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني، وإدارة الإحصاء المركزي اللبناني، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن في المخيمات والتجمعات الفلسطينية في لبنان 2017، تقرير النتائج الرئيسة (السكان، المساكن والوحدات السكنية)، بيروت، 2018. ص 19.

17. المرجع نفسه.

18. المرجع نفسه. ص 20.

19. المرجع نفسه. ص 21

20. المرجع نفسه. ص 21.

21. وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، أين نعمل: لبنان، شوهد بتاريخ 20/ 07/ 2022. على الرابط: https://tinyurl.com/mr4a84n6

22. موسوعة المخيمات الفلسطينية، مخيمات لبنان، شوهد بتاريخ 18/ 07/ 2022. على الرابط: https://palcamps.net/ar/camps/5/%D9%85%D8%AE%D9%8A%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86

23. المرجع نفسه.

24. المرجع نفسه.

25. إبراهيم العلي وآخرون، تقرير حالة حول أوضاع فلسطينيي سوريا، موقع مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سوريا، شوهد بتاريخ 20/ 07/ 2022. على الرابط: http://actionpal.org/phocadownloadpap/PrivetRepo/sitreport.pdf

26. قسم الأرشيف والمعلومات، واقع اللاجئين الفلسطينيين في سوريا 2011- 2015، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2015. ص 29.

27. المرجع نفسه.

28. تقريرالاستعراض الدوري الشاملـ لبنان 2020: حقوق اللاجئين السوريين، المركز السوري لبحوث السياسات وغيره، متوفر على الرابط: https://tinyurl.com/yc7duw34

29. المرجع نفسه.

30. انظر: فؤاد شاهين، الطائفية في لبنان: حاضرها وجذورها التاريخية والاجتماعية، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2019.

31. قسم الأرشيف والمعلومات، إشكالية إعطاء اللاجئين الفلسطينيين في لبنان حقوقهم المدنية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت. ص 69.

32. سليمان أبوستة، اللاجئون الفلسطينيون بين التوطين والعودة، 03/ 10/ 2004، الجزيرة نت، شوهد بتاريخ 22/ 07/ 2022. على الرابط: https://tinyurl.com/2ste3b83

33. عبدالوهاب عمروش- حفيظة طالب، صفقة القرن 2020: تسوية القضية الفلسطينية أم تصفيتها، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 09، العدد 01، 2021، ص 774- 800

34. انظر: محمود الحسين، مسار جنيف التفاوضي: فشل مجلس الأمن في إنهاء الحرب السورية، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 31، 16/ 12/ 2021.

35. علي حسين باكير، مسار أستانة: الدول الضامنة ومسارات التسوية السورية، 01 أغسطس 2019، مركز الجزيرة للدراسات.

36. القدس العربي، قمة لزعماء روسيا وتركيا وإيران في طهران: لا أفق لاختراق سياسي أو عسكري بالأزمة السورية، 18/ 07/ 2022، شوهد بتاريخ 22/ 07/ 2022. على الرابط: https://tinyurl.com/mr3y9zwd

SETA BOOKS

تنظيـم غولـن
والمحاولـة الانقلابية

رمضـــــان يلـــدرم

setavakfi setav setavakfi
www.setav.org • kitap@setav.org
+90 (212) 395 11 00

SETA